مجتمع

هندوراس: مقتل 5 سجناء بمعركة بين عصابتين

قُتل 5 سجناء على الأقلّ وجرح 15 آخرون، في تبادل لإطلاق النار حصل ليل الخميس – الجمعة، بين سجناء من عصابتي «باريو 18» و«مارا سالفاتروتشا» (إم إس - 13)، داخل سجن «لا تولفا» المشدّد الحراسة في هندوراس. وأرسلت السلطات وحدات من الشرطة والجيش لمساندة حراس السجن، الذي يبعد نحو 40 كيلومتراً من العاصمة تيغوسيغالبا، علماً أن عصابتي «باريو 18» و«إم إس - 13» تسيطران على أحياء عدة في ضواحي مدن رئيسية، إضافة إلى مناطق ريفية واسعة، وتنخرطان في عمليات لتهريب المخدّرات والأسلحة. (فرانس برس)

نيجيريا: مسلحون يخطفون 80 طالباً

في ثالث واقعة خطف حصلت خلال ثلاثة أسابيع شمال غربي نيجيريا، ونسبتها السلطات إلى عصابات تطلب فدى، قتل مسلحون شرطياً وخطفوا 80 طالباً، غالبيتهم فتيات، و5 معلمين من مدرسة بولاية كيبي، شمال غربي نيجيريا. وأوضح الناطق باسم شرطة كيبي نافع أبو بكر أن المسلحين قتلوا شرطياً خلال تبادل إطلاق الرصاص، وأطلقوا النار على طالب يخضع لعلاج الآن. واستهدف الهجوم مدرسة اتحادية حكومية في بلدة برنين ياوري النائية. وقال أبو بكر إن «قوات الأمن تبحث في غابة قريبة عن الطلاب والمعلمين المخطوفين». (رويترز)

سمك «الأفانيس العربي» يُسابق الانقراض

يسابق الأردن الزمن لإنقاذ نوع سمك «الأفانيس العربي» الصغير جداً والمهدد بالانقراض في موطنه الأخير بمحمية «فيفا» الطبيعية في منطقة البحر الميت، الأكثر انخفاضاً في العالم جنوب غربي العاصمة عمان. وتسعى إدارة المحمية إلى إنقاذ سمك «الأفانيس العربي» الذي يعرف علمياً باسم «أفانيس ديسبار ريتشاردسون» وباسم «توث كارب» بالإنكليزية، ولا يتجاوز طوله أربعة سنتيمترات، ويشتهر بأن لونه أزرق ولّماع، وتتميز أنثاه بأن لديها خطوطا سوداء غير مكتملة على الجانبين.

وتدهور وضع هذا السمك كثيراً في السنوات الأخيرة، فأدرجه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الذي يتخذ من سويسرا مقراً، عام 2014، على لائحة الأنواع المهددة بالانقراض. وتبلغ مساحة المحمية نحو 23 كيلومتراً مربعاً، وتنخفض 426 متراً عن سطح البحر. وفي عام 2017، أعلنت المحمية أكثر موقع انخفاضاً في العالم، بموجب معاهدة «رامسار» الدولية للحفاظ على المناطق الرطبة من أجل وقف فقدانها. ويقول مديرها إبراهيم محاسنة: «نخطط في الفترة المقبلة لإعادة تأهيل سمك الأفانيس ضمن دراسة علمية أجريت مع خبراء لتعزيز الأساليب الطبيعية لتكاثره، مع الاعتناء بتخفيف حدة التهديد الموجود في مكانه الطبيعي».

ويقول عبد الله العشوش، وهو باحث بيئي في المحمية: «هناك تهديدات مختلفة لهذا النوع من السمك، منها انخفاض مستوى المياه وتغير بيئته، ووجود أسماك تتغذى عليه وعلى بيوضه منها التلابيا والقمبوزيا والكارب».

(فرانس برس)

(خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

82 مليون لاجئ ونازح في عام 2020

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

ناشد مفوض منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، قادة العالم «الالتفات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، مثل الاضطهاد والنزاعات التي تجبر الناس على الفرار من ديارهم بحثاً عن أماكن آمنة».

جاء ذلك في تقرير أصدرته المنظمة أمس الجمعة حول «الاتجاهات العالمية» لعام 2020، ويتعلق بالنازحين واللاجئين قسرياً حول العالم. وأورد أنه «رغم انتشار جائحة كورونا وتقييد الحركة الذي نتج عنها، بلغ عدد الفارين من ويلات الحروب والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان 82,4 مليون شخص العام الماضي، في زيادة نسبتها 4 في المائة مقارنة بالعام 2019، الذي كان سجل أعداداً قياسية أيضاً وصولاً إلى 79,5 مليون شخص».

وقال غراندي: «وراء كل رقم شخص اضطرّ إلى مغادرة دياره، وواحدة من قصص النزوح والحرمان والمعاناة. النازحون يستحقون الدعم ليس فقط من طريق المساعدات الإنسانية، بل عبر إيجاد الحلول لمحنهم»، مذكراً المجتمع الدولي باتفاق اللاجئين لعام 1951 والميثاق العالمي الخاص بهم، و«اللذين يشكلان الإطار القانوني والأدوات اللازمة للاستجابة لأوضاع النزوح». كما شدد على ضرورة توفير الإرادة السياسية لمعالجة الاضطهاد والنزاعات التي تجبر ملايين على النزوح. «وهنا يجب أن يضع قادة الدول خلافاتهم جانباً، وينهوا النهج الأحادي للسياسة، والتركيز بدلاً من ذلك على منع نشوء النزاعات وحلها، وضمان احترام حقوق الإنسان».

وكشف التقرير أن «نحو 42 في المائة من النازحين هم فتيان وفتيات دون 18 عاماً، مؤكداً أن هذه الفئة أكثر ضعفاً من غيرها، وتزداد معاناة أفرادها خاصة عندما يستمر نزوحهم لسنوات، بسبب استمرار الأزمات في المناطق التي غادروها». وأشار أيضاً إلى أن كثيرين يولدون كلاجئين. فعلى سبيل المثال وُلد نحو مليون طفل كلاجئ بين عامي 2018 و2020، ويتوقع أن يضطر غالبيتهم إلى العيش لاجئين في السنوات القادمة».

وفي ظل واقع ولادة أطفال كثيرين خارج بلادهم، حثت المنظمة المجتمع الدولي على بذل جهود أكبر لمعالجة الأزمات الناجمة عن هذه الحروب والنزاعات، ومحاولة إنهائها، إلى جانب اتخاذ سياسات وقائية لمنع نشوبها أصلاً».

وتحدث التقرير عن أن جائحة كورونا لم تمنع استمرار النزاعات واتساع رقعة بعضها، حتى في ذروة انتشار الوباء، رغم أن حدة بعضها خفت ولو لفترة وجيزة. وكشف أن أكثر من 160 دولة أغلقت حدودها أمام اللاجئين والنازحين، وبينها 99 دولة لم تتخذ أي خطوات استثنائية للسماح بدخول الفارين وطالبي الحماية. ولفتت المنظمة الدولية إلى أن «بعض الدول نفذت لاحقاً عملاً أفضل لضمان حصول طالبي اللجوء على الوسائل المختلفة لتقديم طلباتهم خاصة بعد تحسين مستوى التدابير الوقائية من انتشار الوباء، والفحوص الطبية على الحدود، وإصدار الشهادات الصحية أو فرض الحجر الصحي الموقت عند الوصول. كما بسّطت إجراءات التسجيل ووفرت سبل إجراء مقابلات عن بعد».

وأشار التقرير أيضاً إلى ارتفاع نسبة وأعداد النازحين داخلياً، وصولاً إلى أكثر من 2,3 مليون شخص، «وسببه غالباً الأزمات في كل من إثيوبيا والسودان ودول الساحل وموزمبيق واليمن وأفغانستان وكولومبيا».

ورصد التقرير الخاص بعام 2020 «عودة 3,2 ملايين نازح إلى ديارهم، أي أقل بنسبة 40 في المائة من عام 2019، وتقلص عمليات إعادة توطين اللاجئين إلى 34,400 لاجئ فقط العام الماضي. وهو أدنى مستوى تشهده العملية منذ 20 عاماً، وذلك نتيجة انخفاض عدد أماكن إعادة التوطين المتاحة، والعقبات المرتبطة بوباء فيروس كورونا».

وبحسب التقرير، جنّس جزء من دول اللجوء نحو 33,800 لاجئ خلال العام 2020. وأشار إلى أنه «بين الـ 82,4 مليون نازح قسرياً حول العالم، يوجد حالياً 20,7 مليون نازح تحت ولاية المفوضية مقارنة بـ 20,4 مليونا عام 2019. كما هناك 5,7 ملايين لاجئ فلسطيني تحت ولاية الأونروا، وليس ولاية مفوضية الأمم المتحدة مباشرة. كما يوجد 48 مليون نازح داخلي و4,1 ملايين طالب لجوء حول العالم».

ولفت التقرير إلى أن «عدد النازحين قسرياً مستمر في الارتفاع للعام التاسع على التوالي، وتضاعف من نحو 40 مليوناً عام 2011 إلى أكثر من 82 خلال العام الماضي، ما يعني أن عدد المهجرين يشكلون نسبة واحدة في المائة من البشر. وثلثا الذين هجروا عن ديارهم ينتمون إلى خمسة بلدان فقط، هي سورية (6,7 ملايين) وفنزويلا (4,0 ملايين) وأفغانستان (2,6 مليون) وجنوب السودان (2,2 مليون) وميانمار (1,1 مليون)، مع استثناء أولئك الفلسطينيين المهجرين منذ أجيال».

مغالطات

بخلاف ما يُشاع حول تشكيك الدول الغربية موطناً للاجئين والمهجرين، يُظهر الواقع أن البلدان المجاورة لمناطق الأزمات والبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين حول العالم (86 في المائة). وللسنة السابعة تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين في العالم (3,7 ملايين شخص).

تحقيق

صحة لبنان

قطاع منهار ومواطنون قلقون

تظهر تداعيات انهيار القطاع الصحي في لبنان جليّة من خلال حالات التوتّر التي تُسجّل بين المواطنين وبين المستشفيات والأطباء والصيدليات

لجأت الصيدليات إلى الأضراب العام والإقفال القسري لحثّ الأزمة (حسين بيضون)

بيروت ـ **رينا الجمّال**

لم تكتمل فرحة اللبنانيين بانخفاض المؤشرات الوبائية وارتفاع نسبة المناعة المجتمعية التي ساهمت في تخفيف الضغط على المستشفيات بالتزامن مع تكثيف حملات التحصين ضدّ كوفيد-19، إذ باتوا أمام كابوس جديد غير فيروس كورونا الجديد بفعل انهيار القطاع الصحي في البلاد.

وبدت تداعيات هذا النظام الصحي «ترشيد الخدمات الطبية الاجتماعية والفحوص المخبرية» تُترجم في مواجهات يرتفع منسوبها بين المرضى وإدارات المستشفيات أو الأطباء، حيث سجّلت في الفترة الأخيرة إشكالات عدّة مرتبطة بإجراءات جديدة تتّبعها المستشفيات لاستقبال المرضى وارتفاع الفاتورة الطبية.

ومن تلك الإشكالات ما وقع في قسم طوارئ مستشفى «المظلوم» في طرابلس، شمالي لبنان، على خلفية رفض المستشفى استقبال مريضة. وقد تطوّر الأمر إلى تضارب وتحطيم للواجهة الزجاجية للمدخل قبل أن يتدخّل عناصر الأمن ويعيدوا الهدوء إلى المكان. وأوضحت إدارة المستشفى أنّ «المريضة حضرت باكراً إلى قسم الولادة في المستشفى بناءً على موعد مسبق، وذلك للتحضير لولادتها، ولكن لأسباب خاصة بالأهل تأخّر فتح ملف الدخول. وبينما ذوو المريضة يتابعون مع الإدارة معاملات الدخول، حضرت إلى القسم سيدة بحالة ولادة طبيعية طارئة لتكتمل معها قدرة الطابق الاستيعابية. فتمّ الاعتذار من المريضة والتنسيق مع الطبيب المعالج لتعويضها بأفضل الطرق. فكان اقتراح الطبيب أن يتمّ تحويلها إلى مستشفى آخر في حال إصرار الأهل على الولادة اليوم أو يمكن تأجيل الدخول لبضعة أيام في حال تعذّر تأمين سرير طالما أنّ الولادة ما زالت في مرحلة التحضير».

ويلفت نقيب المستشفيات الخاصة في لبنان سليمان هارون لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «الإشكالات واردة للأسف، نتيجة الأزمة التي تواجهها المستشفيات وقلق اللبنانيين على صحتهم والضغوطات التي يعيشونها، بالإضافة إلى ما بات بتكبّده المريض عند دخوله المستشفى من مصاريف إضافية على صعيد تسديده مبالغ تعود إلى فوارق أسعار المستلزمات الطبية، بعدما توقّف الوكلاء عن تسليمها إلى المستشفيات وفق سعر الصرف الرسمي للدولار الأميركي (1517 ليرة لبنانية) في وقت تجاوز سعر الصرف في السوق السوداء 15 ألف ليرة لبنانية، وهو ما يؤدّي إلى مشاكل بين المريض والمستشفى».

ويوضح هارون أنّ «المستشفيات لا تمتنع عن استقبال المرضى، كذلك فإنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لم يتوقّف عن إعطاء الموافقات الاستشفائية إنّما يحاول ضبط الدخول غير المبرّر وتحديد الحالات الطارئة التي تستوجب الاستشفاء. فثمّة حالات قد يُستعاض دخولها إلى المستشفى بفحوصات خارجية مثلاً، وهو إجراء لضمان استمرارية القطاع الاستشفائي». يضيف هارون أنّ «من أبرز الأزمات التي تعاني منها المستشفيات والقطاع بشكلٍ عام، النقص في المستلزمات الطبية والأدوية وكواشف المختبر، عدا عن أزمة تمويل الكلي والبنج وما إلى ذلك. وهي أمور قيد المعالجة بين وزارة الصحة العامة ومصرف لبنان، ومن المفترض إيجاد حلّ سريع لها بعدما أصبحنا نشهد غياب الالتزام بالأسعار الرسمية، ما يُظهر فشل سياسة الدعم وأهمية نقل الدعم من التجّار إلى الجهات الضامنة».

في سياق متصل، يقول رئيس قسم القلب في المركز الطبي للجامعة اللبنانية الأميركية - مستشفى رزق في بيروت، الدكتور جورج غانم، لـ«العربي الجديد» إنّه «من الطبيعي وقوع مشاكل بين المستشفيات والمرضى انطلاقاً من تردّي الأوضاع على مختلف المستويات التي تتأثّر بها القطاعات، بما فيها القطاع الاستشفائي الذي يواجه أزمة نقص حاد في المستلزمات وغلاء كبيرا في أسعارها». ويعبّر غانم عن استغرابه قرار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، متسائلاً «مَن يقرّر ما هي الحالات التي يُسمح بدخولها إلى المستشفى وتغطيتها أم لا؟».

يضيف غانم: «على الرغم من علمنا بالمشاكل المالية التي يمرّ بها الصندوق والمال الذي لا يُدفع له، بيد أنّ الإدارة يجب أن تتطلّع إلى أسس حديثة وعلمية لإدارة القطاع الصحي بالتعاون بين الجميع، خصوصاً الأطباء والمستشفيات، من دون حماية المصالح الخاصة». ويشدّد غانم على أنّ «الصندوق يتذرّع بأنه يريد تنظيم العمل الاستشفائي لكنّه يحتاج إلى أسس لذلك، وإلى أطباء مراقبين، وملفات طبية للمرضى تُدرس بشكل دقيق. فثمّة حالات قد لا تكون طارئة أو حرجة لكنّها تتطلب متابعة وقد يحصل معها مضاعفات. من هنا أهميّة الملف الطبي لكلّ حالة».

من جهة أخرى، يتحدث أحد الصيادلة الذي يملك صيدلية في جونية (شمال بيروت) وقد فضّل عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد» عن «إشكالات يومية باتت تُسجَّل بين الزبائن على خلفية انقطاع الأدوية». ويروي كيف أنّ أحد الأشخاص هاجمه وتعامل معه بعنف لأنّه لم يجد الدواء الذي يبحث عنه لزوجته التي تعاني من مرض السرطان. ويؤكد الصيدلي نفسه: «اتفهّم ألم الناس وأوجاعها، وثمّة صيدليات تخزّن فعلاً الأدوية في انتظار رفع الدعم عنها لبيعها بأسعار أعلى وتحقيق أرباح طائلة، وثمّة عمليات تهريب بالتأكيد. لكن في المقابل، ثمّة صيدليات تعاني من فقدان الدواء والنقص في الأسواق، لا سيّما تلك المرتبطة بالأمراض المزمنة والمستعصية، وهو ما يدفعها إلى بيع علبة واحدة للمريض بهدف تأمين الدواء لعدد أكبر من المرضى».

تجدر الإشارة إلى أنّ الصيدليات لجأت في أكثر من مرّة إلى الإضراب العام والإقفال القسري لحلّ الأزمة وترشيد دعم مصرف لبنان للأدوية، من خلال لائحة تحدّد الأولويات ومنع إعطاء أدوية من دون وصفة طبية والعمل على تنظيم القطاع بسياسات شاملة ومدروسة.

وقد وُجّهت أخيراً دعوات إلى المنظمات الدولية لمساعدة لبنان في المجال الصحي وتسلّم زمام الأمور لوضع حدّ للفساد والتهريب من خلال إرسال منظمة الصحة العالمية لجنة تقصّي حقائق إلى لبنان. وهو ما أكّده الدكتور هادي مراد، عضو الهيئة التأسيسية لمجلس أطباء «القصص البيض» لـ«العربي الجديد». وحذّر مراد من «أنّنا سوف نكون أمام مشاهد مرعبة أمام المستشفيات، لن تقتصر على الإشكالات والمشادات الكلامية، إنّما ستصل إلى حدّ وفاة مرضى لعدم استقبالهم أو عجزهم عن تأمين تكاليف العلاج وانقطاع الأدوية وتوقّف بعض الخدمات الطبية. من هنا أطلقنا جرس الإنذار ورفعنا نداءً دولياً عاجلاً».

سُجّلت أخيراً إشكالات مرتبطة بإجراءات جديدة تتبعها المستشفيات

بحثاً عن مستشفى

عمدت مستشفيات كثيرة في لبنان إلى اقفال مختبراتها نتيجة النقص الحاد في الكواشف المخبرية، فيما يقوم عدد منها باستقبال المرضى الذين يخضعون إلى الاستشفاء فيه والذين يملكون ملفات طبية لديه، مع رفض استقبال أيّ مريض جديد. وهو ما يدفع المريض في أحيانٍ كثيرة إلى التنقّل بين منطقة وأخرى بحثاً عن مستشفى يستقبله.

أكاديميا

فلسطين الممزقة بالاحتلال والوباء

زهير هواري

فلسطين التلامذة والطلاب ممزّقة. هناك قسم منهم داخل فلسطين التاريخية، وكذلك في الضفة الغربية وكلاهما تحت الاحتلال الاسرائيلي اليومي، وقطاع غزة المحاصر براً وبحراً وجواً، وهناك قسم في الدول المضيفة: الأردن ولبنان وسورية. والباقون في منافٍ بعيدة وقريبة. بالطبع تختلف ظروف كل قسم، لكن المشترك بينهم أنهم يعانون ظروف الاستيطان والقمع الصهيوني وغياب العدالة الدولية والهشاشة المعيشية ويضاف إليهم وباء كورونا. هناك مشتركات بينها جميعاً تتمثل بضعف الاستعداد لاستقبال الوباء، نتيجة هذا التشتت، إلى جانب ضعف الإمكانات في مجابهة تحدي الوباء. وزارة التربية الفلسطينية التابعة للسلطة قامت وضمن مسؤولياتها بإعلان إقفال المدارس والجامعات في ذروة انتشار الوباء، والعودة إلى فتحها خلال انحساره. الجامعات لم تكن أفضل حالاً. هي الأخرى أقفلت كليّاتها خلال الد وأعادت فتحها خلال الجزر. وعمدت دوماً إلى تقديم دروسها ومحاضراتها عبر التعليم عن بُعد. لا يعني ذلك أن الأمور كانت منتظمة ونموذجية في عموم المراحل. وهنا ندخل على موضوع ندرة الإمكانات المتوافرة للقيام بالنقلة الرقمية وتحمل أعبائها المادية.

الأونروا التي يبلغ تعداد تلامذتها أكثر من نصف مليون نسمة يتوزعون على مخيمات الضفة والقطاع والأردن ولبنان وسورية، والتي يتوجب عليها تقديم التعليم، تمر بظروف مالية عسيرة في أعقاب وقف أميركا المساهمة في ما يعادل ثلث موازنتها العامة (أعلنت الإدارة الأميركية الجديدة مؤخراً عزمها على استئناف مساعداتها لها). وقد عانت هذه المؤسسة منذ العام 2018 مصاعب شتى انعكست على قطاع التعليم وغيره من خدمات أساسية. ثم إن جزءاً من إمكاناتها جرى توجيهه نحو مجابهة الوباء، ومضاعفاته على المخيمات مع كل الاكلاف المطلوبة. المقصود القول إن كلاً من السلطة والأونروا توجها نحو التعليم عن بُعد حيث تمّ تصوير الدروس وبثها عبر اليوتيوب والراديو والتلفزيون للطلاب من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر. كما طلبت السلطة من جميع الجامعات مواصلة المحاضرات عبر الإنترنت.

المهم أنهما عمدا تبعاً لظروف تفشي الوباء، إلى تقليص التعليم المباشر في مراحل الخطر، وإطلاق تعليم مدمج بنوعيه المباشر وعن بُعد في أغلب المؤسسات مع تراجع الخطر على التلامذة والطلاب. واللافت أن كلاً من وزارة التربية والأونروا كانتا تدركان مدى الضرر الذي يتسبب به الوضع خصوصاً أن التعليم الإلكتروني لا يحقق الأهداف المرجوة منه، بفعل تردي الخدمات من هواتف وكهرباء، وشبكات إنترنت، يضاف إليها عجز الأهالي عن مساعدة أبنائهم أو شراء الهواتف والألواح الذكية والحواسيب لهم. فمعظمهم لا يملك المؤهلات العلمية، وهو يعجز عن توفير خبزه اليومي في ظل بطالة مستشرية في زمن كورونا الوباء، والاحتلال معاً.

(باحث وأكاديمي)

سونورا جها ربّت ابناً نسويّاً

هل ستربّي ابنها تربية حقوقية؟ (جوف صور/ Getty)

تتحدّث أمهات أو يتحدّث عدد من الأهل، في بعض الأحيان، عن سعيهم لتكريس مفهوم المساواة خلال تربية الأبناء. وفي هذا السياق، كتبت الكاتبة الهندية سونورا جها، كتاباً بعنوان: «كيف تربي ابناً نسوياً؟». وأجرت الصحافية والكاتبة جينيفر هويت مقابلة معها حول هذا الموضوع نشرت في موقع «سايكولوجي توداي».

بدايةً، تقول جها: «أقول في الكتاب إن النسوية كانت شعوراً قبل أن تكون محط تركيز. عندما سمعت عن النسوية كشابة بالغة، شعرت بالجوع لأنّ النسوية أعطتني صوتاً ومعنى للعديد من التجارب التي مررت بها كفتاة. وهذه تجربة شائعة لدى الكثير من الفتيات والنساء في كل مكان. بدأت النسوية كممارسة مقاومة - للسلطة الأبوية. بعدما أصبحت أماً لطفل، صرت أكثر اهتماماً بالذكور، وصرت أسأل إن كان يمكن للنسوية أن تنقذ الأولاد والرجال من الذكور الآخرين الذين تسببوا بإيذائهم، أو تركوهم وحيدين، أو جعلوهم عنيفين، أو حدّوا من تجاربهم في الحياة، حين يقولون إنّ الصبية لا يبكون. تعني النسوية الآن بالنسبة إليّ التضامن، وهو نظام قيّم كبير يمكن أن يتطوّر فيه الناس من جميع الأجناس».

تسأل هويت: «متى ولماذا خطر ببالك تربية ابن نسوي؟». فتجيب جها: «بدأ الأمر من جراء الخوف. كنت أخشى أن يكبر طفلي ليصبح رجلاً عنيفاً مثل الرجال من حولي، والدي وشقيقي على وجه الخصوص. عقدت العزم على تعليمه أن يكون لطيفاً، ويستمع إلى النساء والفتيات في حياته، ويجب أصدقاء لطفاء من جميع الأجناس إلى حياته. الرغبة في تربية ابن نسوي جاءت أيضاً بسبب حبي الشديد لابني. كنت أرغب في حمايته، كانت النسوية مثل مطالبته بارتداء سترة لحماية نفسه من البرد، أو أغنية يغنيها ويجذب الناس إليه لأنها تتحدث عن التعاطف والحب والتضامن».

وتسأل هويت: «كيف تختلف تربية ابن نسوي عن تربية ابنة نسوية؟». فترد جها: «الأمر مختلف بالتأكيد. في هذا اليوم وهذا العصر، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم تربية الأولاد كنسويات. على مدى أجيال، تم تمكين الفتيات والنساء. الرجال لن يمرروا الميكروفون أو يتحركوا أو يبتعدوا عن الطريق. نرى هذا في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة وفي قاعات مجالس الإدارة. لدى تربية ابن نسوي، فإنه يتعلم كيف أنه ليس مضطراً للقيادة دائماً. يتعلّم احترام أجساد النساء وتصديق قصص النساء، والنضال من أجل المساواة في الأجر. هذه التربية تمنحه موهبة معرفة أن هناك الكثير ليذهب إليه وبالتالي لا يحتاج إلى التمسك بالسلطة».

وفي سؤال عن الشيء الحقيقي الوحيد الذي تعلمته جها من ابنها كونه نسوياً تقول: «تعلّمت أن أستمر في تطوير نفسي وتعزيز نسويتي. تعلّمتُ كيف أتضامن مع المتحوّلين جنسياً لأنّ ابني يتحدث بمثل هذا التعاطف عن حياة أصدقائه. تعلمتُ ألا أربط نفسي بمفهوم واحد للنسوية. وتعلمتُ أن أتوقع ما هو أفضل من الرجال لأن ابني أظهر لي أنه من الممكن أن يقوم الرجال بعمل أفضل».

(ربى أبو عمو)

عمال النظافة في الكويت يطالبون بروا تبهم

الكويت ـ **خالد الخالدي**

لم يتسلم كثير من عمال النظافة في الكويت رواتبهم طوال فترة تجاوزت 6 أشهر، رغم أن شركاتهم المتعاقدة مع الحكومة تتقاضى حقوقها المالية أولاً بأول، ليبدأ العمال في محافظتي الجهراء ومبارك الكبير إضراباً عن العمل، رافضين رفع القمامة من الشوارع منذ مطلع شهر يونيو/ حزيران الجاري، مما يسلط الضوء على الظروف التي يعيشونها، ويفتح المجال مجدداً للنقاش حول الظروف غير الإنسانية المفروضة عليهم.

ويضطر عمال النظافة الذين لم يحصلوا على رواتبهم إلى التسول في الشوارع، أو محاولة تجميع الأشياء القيّمة أو الثمينة من حاويات القمامة لبيعها في السوق في محاولة يائسة لتدبير أمورهم المعيشية اليومية، فضلاً عن عدم قدرة غالبيتهم على إرسال الأموال إلى عائلاتهم التي تعتمد عليهم في تدبير معيشتها.

يجمع عامل نظافة من الجنسية البنغلادشية، خير الدين أبو الكلام، الأوراق والكراتين من حاويات الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية، ويقوم ببيع الكيلوغرام منها مقابل 600 فلس كويتي (2 دولار أميركي)، وذلك في محاولة لدفع تكاليف إقامته في غرفة صغيرة يشترك فيها مع 7 عمال آخرين يحملون جنسيته، إضافة إلى إرسال مبالغ مالية بسيطة إلى زوجته وأبنائه في بنغلادش.

يقول أبو الكلام لـ«العربي الجديد»: «لم أجمع أية قمامة كلفت بجمعها منذ 3 أسابيع بسبب الإضراب الذي نقوم به في منطقة الجهراء، ولن أجمع أي شيء حتى أحصل على رواتبي المتأخرة منذ 6 شهور، وهناك أكثر من 200 عامل غيري لا يزالون مضربين في المنطقة التي أعمل بها، ولا أعلم عن العمال الآخرين في المناطق الأخرى شيئاً».

واضطر عامل نظافة آخر إلى التسول عند إحدى الشارات المرورية بعد انقطاع راتبه. يقول لـ«العربي الجديد»: «لن أعود إلى ممارسة العمل حتى أحصل على حقي. عملت لمدة 6 شهور من دون راتب، ومن دون أن يتم توفير الطعام لنا، وعندما نطلب من مديري الشركة التجاوب معنا يهددوننا بالسجن، أو بالإبعاد بدلاً من منحنا حقوقنا القانونية».

ويطالب المجلس البلدي الحكومة الكويتية باتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة إضرابات عمال النظافة المتكررة في البلاد، وقالت عضو المجلس، مها البغلي، لـ«العربي الجديد»: «للأسف الشديد تتكرر إضرابات عمال النظافة خلال السنوات الأخيرة بشكل متواتر بسبب عدم تسليم الشركات مؤجلاء العمال رواتبهم، وعدم وجود رقابة حكومية من غير المعقول أن تتحول هذه القضية إلى أزمة كبيرة، فأموال الرواتب متوفرة لكن الشركات لا تقوم بدفعها».

وقالت بلدية الكويت إنها قامت بالتواصل مع الشركات التي تأخرت في تسليم الرواتب، وطالبتها بسرعة تسليمها إلى عمال النظافة، وتقديم كشوف عن مقدار الرواتب، وتاريخ تحويلها إلى حسابات العمال في البنوك المحلية، ووضعت البلدية بنوداً في عقود النظافة مع الشركات تلزمها فتح حسابات في البنوك للعمال، وذلك لمراقبة عملية تسليم الأموال.

يضطرون إلى التسوّل في الشوارع وقد حُرموا من مستحقاتهم

لكن عامل النظافة، أكبر م، يقول لـ«العربي الجديد»، إن «الشركات تتحايل على القرارات والقوانين حين تدفع الرواتب، فهي تقوم بإيداع الراتب المسجل في العقد كاملاً، ثم تقوم بإجبار العامل على تسليم 40 في المائة من راتبه لها، وهو نوع من الضريبة التي تفرضها الشركات على العمال بلا سبب».

ويقول الناشط في الشؤون العمالية، سعدون الظفيري، لـ«العربي الجديد»، إن الشركات التي تتعاقد معها الحكومة تقوم باستلام الرواتب مقدماً، وفق مدد تصل إلى 6 شهور، أو سنة كاملة مسبقاً، ثم تقوم بالمضاربة بهذه الأموال في استثمارات مثل الأسهم أو الودائع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، لكن تأخر استلام الشركات لأرباحها من استثماراتها، أو تعثرها لها، يؤدي في الغالب إلى عدم تسليم الرواتب للعمال، وأحياناً إعلان الشركة إفلاسها، وعندها تتدخل الحكومة لدفع رواتب العمال، ومن ثم إعادة التعاقد مع ذات الشركة بعد تغيير اسمها.

ونظم عمال نظافة انتفاضة في شهر يوليو/ تموز 2008، وصفتها الصحف الكويتية حينها، بأنها «ثورة جياع»، ونتجت عنها أعمال شغب استمرت لمدة ثلاثة أيام في منطقة جليب الشيوخ، وهي أحد أكبر الأحياء العمالية في البلاد، بعد تأخر تسليم رواتبهم نتيجة إفلاس الشركة التي يعملون بها، وسبق الانتفاضة إضراب عن العمل لمدة شهر، لكنه لم يؤد إلى أية نتيجة.

ولم تنته أعمال الشغب إلا بعد تدخل القوات الخاصة وقوات مكافحة الشغب، وتم اعتقال مئات من عمال النظافة الذين ينتمي أغلبهم إلى الجنسية البنغلادشية، وتقرر إبعادهم من البلاد وفقاً لقانون الإبعاد الإداري الذي يعطي الأجهزة الأمنية صلاحية إبعاد الوافدين من دون عرضهم على القضاء.

أزمة رواتب عمال النظافة تتفاقم في الكويت (العربي الجديد)

حوادث السير تقلق شمال غربي سورية

وجّه الدفاع المدني في شمال غربي سورية نداءً للسائقين والمدنيين «أوقفوا نزيف الطرقات» من خلال تخفيف السرعة والالتزام بقواعد المرور

عبد الرحمن خضر

باتت حوادث السير مألوفة ومتكررة في المنطقة الخاضعة لسيطرة المعارضة بريف محافظة إدلب في شمال غربي سورية، فتخلق حالة من القلق بين السكان، الأمر الذي يستدعي حلولاً سريعة وجذرية. يقول مدير مكتب التوعية في المديرية الجنوبية للدفاع المدني السوري عبد الله حماد لـ«العربي الجديد»: «نحن نتابع حوادث السير التي تقع في الشمال السوري، ونعمل للتوعية بداية ولتحديد المشكلة ولوضع حلول مناسبة». ويشير حماد إلى «عدم توفر نظام خاص بالسير أو قوانين خاصة ولا عقوبات أو غرامات إلزامية رادعة. كذلك تغيب اللافتات أو الإشارات الخاصة بالسير، سواء أكانت تحذيرية أم إرشادية، علماً أنّ جميع السائقين في دول العالم يعتمدون على تلك الإشارات العالمية ويلتزمون بها. ولا تُحدَّد المسالك الرئيسية ولا الفرعية، كذلك الأمر بالنسبة إلى أفضلية المرور. أمّا رخص القيادة فهي غير إلزامية، والسائقون اليوم بمعظمهم لا يملكون الرخص، في حين لا تتوفّر فحوص فنية دورية للسيارات وأخرى خاصة بالسيارات التي تُجمّع محلياً، لا سيّما سيارات القصّة التي تُجمّع على أيدي فنيّين وحدادين تتفاوت خبراتهم ومن دون ضوابط قانونية وفنية». يضيف حماد إلى كلّ ذلك «السرعة الزائدة في حين أنّ الطرقات بمعظمها ذات مسلك واحد وضيقة وغير مخصصة للسرعات العالية، علماً أنّ كثيرين لا يدركون قواعد تحديد السرعة، كذلك لا إلمام بقواعد وقوانين السير من قبل سائقين كثيرين، لجهة أفضلية المرور مثلاً أو إمكانية التجاوز. كذلك لا التزام بالحمولة المحدّدة في ما يتعلق بمركبات الشحن، في ظلّ غياب المراقبة».

والحلول بالنسبة إلى حماد هي «من الناحية النظرية، معالجة أسباب المشكلات المذكورة. أمّا من الناحية الواقعية والميدانية، فلا بدّ من أن يعي ويدرك السائقون جميعاً خطورة القيادة في ظلّ ما سبق. ولعلّ الأهم من ذلك هو أن يتحمّل سائق المركبة المسؤولية الاجتماعية». لكنّ حماد يلفت إلى أنّه «قد يكون السائق ملتزماً بكلّ قواعد وقوانين السير وقد يكون متنبهاً، لكنّه لا بدّ له من توقّع كل شيء».

وتبدو الأرقام مخيفة، علماً أنّ الكثافة السكانية كبيرة في المنطقة والطرقات سيئة جداً. والأخيرة تعاني من مشكلات منذ إنشائها بسبب سوء التخطيط والتصميم، يُضاف إليها الإهمال لاحقاً. ويقول مدير فريق «منسقو استجابة سورية» محمد حلاج لـ«العربي الجديد» إنّ «عدد الحوادث المرورية منذ بداية العام الجاري تجاوز 1500، وياتي الطيش من بين الأسباب، إذ إنّ ثمّة أطفالاً يقودون، خصوصاً الدراجات النارية. يُضاف إلى ذلك تصميم الطرقات». ويشرح حلاج أنّ «موضوع الطرقات حساس جداً. لا ننكر أنّ ثمّة مواضيع ذات أهمية كبرى في المنطقة، غير أنّ مثل تلك الحوادث تتسبّب في أذى للناس مشابه للأذى الناجم عن القصف». من جهته، يشدّد فراس خليفة، الإعلامي في الدفاع المدني السوري، على أنّ «السرعة الزائدة وعدم التقيّد بقوانين المرور وسوء البنى التحتية من طرقات رئيسية وفرعية مع انتشار الحفر والمنعطفات الكثيرة والازدحامات الكبيرة في مناطق شمال غربي سورية حصر المدنيين المهجّرين في مساحة جغرافية ضيّقة، كلّها أسباب ساهمت في زيادة معدّل حوادث السير في المنطقة المكتظة سكانياً». يضيف خليفة لـ«العربي الجديد»: «أمّا سبل تفادي هذه الحوادث فتقتضي تحسين البنى التحتية من طرقات وترميمها وتوسيعها، بالإضافة إلى توعية السائقين بضرورة تخفيف السرعة وتفقّد الحالة الفنية لمركباتهم، مع وضع ضوابط لقيادة الدراجات النارية والسيارات من قبيل منع قيادة الأطفال. والأهم هو عودة المهجّرين إلى بلداتهم، إذ من شأن ذلك أن يقلل الازدحام ويخفّض كذلك عدد الحوادث».

تجاوز عدد الحوادث المرورية منذ بداية العام الجاري 1500

في سياق متصل، يرى سائقو شاحنات أنّ ثمّة أموراً في حاجة إلى ضبط. فيقول خليل حلبي، وهو نازح من ريف إدلب الجنوبي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «من أولويات السائق في الوقت الحالي أخذ الحيطة ممّن حوله على أيّ طريق كان. بالنسبة إليّ كرجل تجاوزت الخامسة والأربعين من عمري، أفكّر ألف مرّة قبل أيّ تجاوز على طرقات إدلب، خصوصاً طرقات الريف الشمالي بالقرب من مدينة سرمدا وكذلك طرقات ريف حلب الغربي. لم أعد أعتمد فقط على خبرتي وعلى أولوية المرور والالتفاف واجتياز الشارع، أنا أدرك تلك القواعد، لكنّ المصيبة أنّ غيري لا يدركها. بالتالي قد أقع أنا ضحيةً من يجهلها. بالتالي، فإنّ الأولى هو التعامل مع مَن حولي على أنهم يجهلون كلّ قواعد السير. وأنا أفضّل خسارة جزء من وقتي بدلاً من الدخول إلى المستشفى وقد هُشّمت جمجمتي أو تحطّمت ساقاي».

الازدحامات تزيد من الحوادث (عارف وتد/ فرانس برس)

في نيجيريا (فاتي ابو بكر/ فرانس برس)

في إقليم تيغراي الإثيوبي (إدواردو سو تيراس/فرانس برس)

في سورية (دليل سليمان/فرانس برس)

في قطاع غزة (محمد عابد/فرانس برس)

العنف الجنسي

يوم عالمي للضحايا في حالات النزاع

في عام 2015، أعلنت الأمم المتحدة يوم 19 يونيو/ حزيران من كل عام يوماً عالمياً للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. وأوضحت أنّ الهدف من ذلك هو التوعية بالحاجة إلى وضع حدّ للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتكريم ضحايا العنف الجنسي في كلّ أنحاء العالم، والإشادة بكلّ الذين عملوا على القضاء على هذه الجرائم وجادوا بأنفسهم في سبيل ذلك المقصد.
وقد فاقمت تدابير احتواء جائحة كورونا من الضعف المزمن (بسبب ما يلحق بذلك من تَعَايُر وغياب الأمن والخوف من الانتقام ونقص الخدمات) في الإبلاغ عن العنف الجنسي المتّصل بالنزاع. وأدّت عمليات الإغلاق وحظر التجوّل والحجر الصحي والمخاوف من الإصابة بفيروس كورونا الجديد أو نقله، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التنقل ومحدودية الوصول إلى الخدمات والأماكن المأمونة، إلى زيادة تعقيدات الحواجز الهيكلية والمؤسساتية والاجتماعية والثقافية القائمة التي تحول دون الإبلاغ عن ذلك العنف. وقد كشف الوباء عن الأوجه المتداخلة لغياب المساواة الذي ابتليت به مجتمعاتنا، والذي فاقمه الصراع والنزوح والهشاشة المؤسسية.
ولا ينبغي أن يهدف التعافي العالمي (المراعي للنوع الاجتماعي) من جائحة كورونا، بحسب الأمم المتحدة، إلى العودة إلى الحالة التي سادت قبل الأزمة الصحية. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن يؤدّي إلى تعزيز عقد اجتماعي جديد يمنع حصول مَن في السلطة على امتيازات فوق القانون، ويمنع عجز من يقع تحت حماية القانون، وأن يكون الهدف النهائي هو تحقيق المساواة والعدالة الحقيقيتَين. ولا بدّ من استجابات شاملة ومتعددة القطاعات ومناسبة للعمر ومرتكزة على الناجين.
(العربي الجديد)

في فنزويلا (يدرو رانسيس ماتي/فرانس برس)

في موزمبيق (يازويوشي شيبا/ فرانس برس)

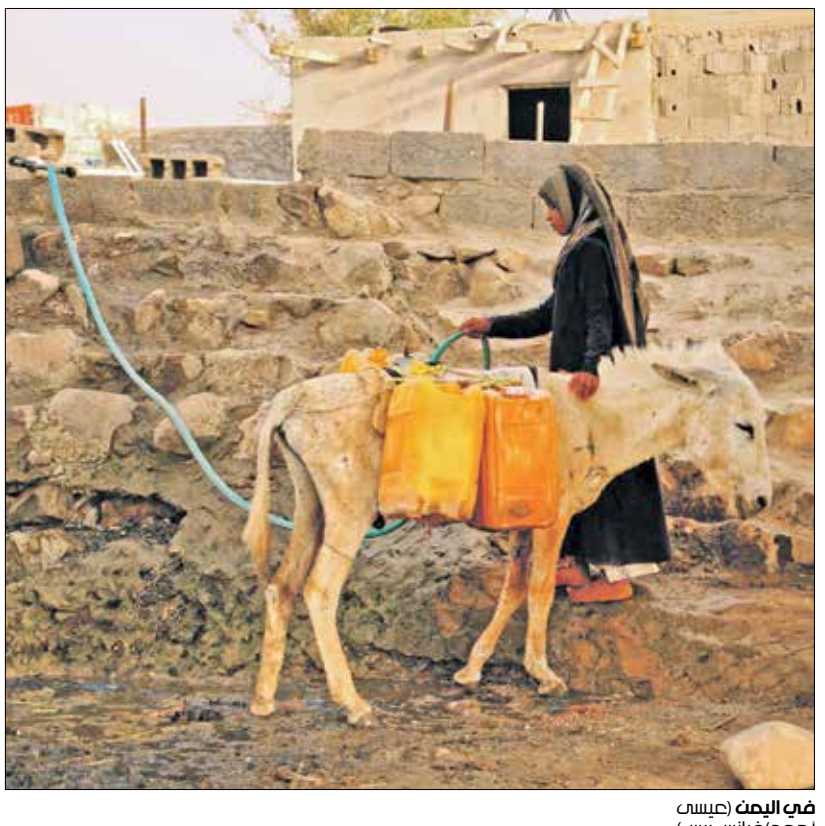

في اليمن (عيسى احمد/فرانس برس)